

تقييم الاداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2017-2005

م. يسرى حازم جاسم
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

م. د. عبدالوهاب ذنون سعدون
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.125.7>

E: ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2020/8/11

تاريخ استلام البحث : 2020/2/19

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل وتقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2017-2005، منطلقا من فرضية مفادها تراجع الاداء الاقتصادي لتلك الصناعات في العراق خلال مدة البحث مع انها تمتلك من الامكانيات والمؤهلات ما يمكنها من تحقيق أداء افضل فيما لو توفرت لها الظروف الطبيعية والدعم اللازم. ويعتمد البحث المنهج التحليلي الكمي وذلك بتحليل البيانات الخاصة بتلك الصناعات وتحليل ادائها الاقتصادي باستخدام مؤشرات معيار القيمة المضافة لكونه من أهم معايير تقييم كفاءة الاداء المستخدمة في هذا المجال ، وقد تم استخدام مؤشرات القيمة المضافة جميعها بهدف قياس وتحديد كفاءة الاداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة في العراق وبيان مدى الانحرافات الحاصلة وتشخيصها، وقد خلص البحث الى عرض مجموعة من النتائج والاستنتاجات المستندة الى نتائج تحليل المؤشرات وأهمها وجود تراجع وتذبذب في اداء الصناعات الصغيرة في العراق أثناء مدة البحث بالرغم من ايجابية نتائج بعض المؤشرات موصيا بضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم والإبعاد للاقتصاد العراقي من اجل وضع القطاع الصناعي عموما والصناعات الصغيرة تحديدا في المسار الصحيح لنموها وتنميتها.

الكلمات المفتاحية: الاداء الاقتصادي، الصناعات الصغيرة



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 125 / إيلول / 2020
الصفحات : 98-109

المقدمة:

تمثل الدراسات والأبحاث المعنية بتقييم الأداء الاقتصادي ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع أهمية بالغة ومرتكزاً رئيساً لعملية التنمية الاقتصادية وأسلوباً ناجحاً ومهماً في التخطيط لها، وعلى هذا الأساس فقد احتل تقييم الأداء الاقتصادي جانباً أساسياً وحيوياً في تلك الدراسات، ولقد شهد الاقتصاد العراقي عموماً والصناعات الصغيرة خصوصاً منعطفاً مهماً بعد عام 2003، تمثلت أبرز معالمه برفع الدعم الحكومي وغياب الحماية التي كانت تتمتع بها تلك الصناعات، فضلاً عن اغراق الأسواق المحلية بشتى أنواع السلع والمنتجات المستوردة من مختلف المنشآت العالمية ما جعل الصناعات الوطنية فجأة أمام حالة لم تتعايشها من قبل وأضحت في وضع لا تحسد عليه ، ولقد انعكست نتائج هذه الأوضاع بشكل مباشر في الأداء الاقتصادي لغالبية تلك الصناعات ، ومن هنا يحاول هذا البحث تسليط الضوء على معرفة وقياس تطور الأداء الإنتاجي لتلك الصناعات التي غالباً ما تم الإشارة إليها في البحوث المعنية بهذا الشأن على أنها ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في العراق.

أهمية البحث:

للصناعات الصغيرة أهمية كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والعراق على وجه الخصوص، نظراً للدور الذي يمكن أن تمارسه في تنويع مصادر الدخل القومي وإسهامها في التوظيف وإيجاد فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية البحث الذي يركز على تحليل وقياس الأداء لتلك الصناعات لإبراز دورها وأهميتها في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في قصور الأداء الإنتاجي للصناعات الصغيرة في العراق وانحرافها عن مسارها الطبيعي بسبب عوامل عده اقتصادية وسياسية فضلاً عن الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ولغاية الآن.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها تراجع الأداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة من 2005-2017.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إجراء تحليل وتقييم الأداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة من 2005-2017 وذلك للكشف عن طبيعته ذلك الأداء وتشخيص الانحرافات التي رافقته إن وجدت.

منهجية البحث وخطته:

اعتمد البحث منهج التحليل الكمي باستخدامه معيار القيمة المضافة لتحليل وتقييم الأداء الإنتاجي للصناعات الصغيرة في العراق إنشاء مدة البحث، ومن أجل الوصول لذلك، تم تقسيم البحث إلى مبحثين أساسيين، تضمن الأول عرض الأسس النظرية لموضوع تقييم الأداء الاقتصادي وبيان أهميته، وأستعرض الثاني معيار القيمة المضافة وأهميته ومؤشراته، أما المبحث الثاني فقد ركز على قياس وتحليل الأداء الاقتصادي الإنتاجي لتلك الصناعات بعد حساب قيم المؤشرات الخاصة لمعيار القيمة المضافة ، وانتهى البحث بتقديم مجموعة من النتائج والمقترحات الخاصة به.

المبحث الاول : الإطار النظري لتقييم كفاءة الأداء

أولاً: مفهوم تقييم الأداء الاقتصادي

لقد ورد الكثير من التعاريف لعملية تقييم كفاءة الأداء وعلى الرغم من التباين بينها فإنها تتفق على جانب واحد هو معرفة المدى الذي حققته الوحدة الاقتصادية من الأهداف المرسومة لها في الخطة الإنتاجية. (ارديني، 2001، 2)

وتطورت فكرة تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي ومفهومها في الوحدات الاقتصادية بمرور الزمن بتطور الهيكل التنظيمي والإنتاجي للوحدات الاقتصادية ذاتها أو للصناعة ككل من خلال البدايات المتواضعة والمتمثلة بالرقابة الشخصية من قبل صاحب الوحدة الإنتاجية على العمال للتأكد من سلامة تنفيذهم للأعمال الموكلة إليهم بكفاءة ، وتطورت هذه الفكرة وأصبحت أكثر شمولية بتطور الوحدات الاقتصادية ونموها من ناحية وتطور العلوم والتقنية من ناحية أخرى. (Jacobson and Bernadette, 1996, 221)

إن عملية تقييم الأداء هي دراسة وتقييم نشاط الوحدة الاقتصادية لقياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً للوقوف على واقع أداء الوحدة الاقتصادية والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة ، وعليه فإنها تعد أداة للحكم على كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها الوحدة الاقتصادية. (القرشي، 2000، 232)

ويرى المختصون بتقييم الأداء الاقتصادي بأنه دراسة الأهداف المرسومة والأهداف المتحققة فعلاً ، ثم إيجاد الانحرافات بينهما وإيجاد الحلول لتصحيح تلك الانحرافات ، كما يهدف إلى دراسة الجانب الوظيفي اللازم لمعرفة كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمشروع الاقتصادي. (المعماري ، 2006 ، 376)

وتوصف عملية تقييم الأداء بأنها صورة حية تعكس نجاح الوحدة الاقتصادية أو فشلها وفق معايير معينة تضعها الوحدة الاقتصادية وطبيعة عملها وقابلياتها على تحقيق أهداف قصيرة الأمد وطويلة الأمد بكفاءة وفعالية مما يعطي الفرصة لإجراء عملية المقارنة والتقييم. (البرزنجي ، 2008 ، 13)

مما تقدم يمكن القول إنّ مفهوم كفاءة الاداء الاقتصادي هو الأداة التي بواسطتها يمكن معرفة نشاطات الوحدات الاقتصادية من خلال معرفة مدى ما تحقق من الأهداف المخططة لها في نهاية فترة معينة ومحددة ثم كشف الانحرافات وتشخيص اسبابها وتحليل هذه الاسباب لتقديم المقترحات لتجاوزها مستقبلاً. (الصفار ، 2001 ، 5)

ثانياً : أهمية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

إن لعملية تقييم كفاءة الأداء أهمية كبيرة ودوراً بارزاً في الوحدة الاقتصادية فهي عملية حيوية لاستمرار هذه الوحدة ، ومطلوبة في كل وقت وفي أي نظام اقتصادي من أجل معرفة مراكز الخلل في الوحدة الاقتصادية لغرض معالجتها ثم تنمية النواحي الايجابية والعمل على تطويرها، ويمكن إجمال أهمية تقييم الأداء في الآتي: (الداهري، 1990، 429)

1. إنّ تقييم الأداء المستمر للوحدة الإنتاجية يساعد في الكشف عن الاختلالات بصورة سريعة عند بدايتها، ويؤدي إلى اتخاذ الخطوات العلاجية السريعة في تصحيح الانحرافات وتوجيهها نحو مسارها الصحيح.
2. إنّ الإسراع في الكشف عن الانحرافات في موقع محدد من الوحدة الاقتصادية سوف يمنع تسربه إلى المواقع الأخرى وهذا يؤدي إلى تحجيم الانحراف وتقليل الخسائر.
3. إنّ خطة الوحدة الإنتاجية ترتبط بالخطة الاقتصادية القومية لذلك فتقييم كفاءة الأداء يؤدي إلى المتابعة المستمرة وإلى تنظيم المدخلات والمخرجات للوحدة الإنتاجية لتحقيق الأهداف المخططة .
4. إنّ معرفة الانحرافات خلال تنفيذ الخطة ومعالجتها يؤدي إلى تلافيها عند وضع الخطط في المستقبل حيث يتم الاعتماد على تقييم كفاءة الأداء السابق والتقارير الفنية والاقتصادية المتعلقة بها لرسم الخطط المستقبلية .
5. خلق الشعور بالمسؤولية و الانتماء إلى الجهة التي يعمل بها الفرد فعندما يشعر أن نشاطه وأدائه في العمل موضع تقييم من قبل رؤسائه المباشرين سيحس بمسؤوليته تجاه نفسه وتجاه عمله وسوف يبذل قصارى جهده وطاقته لتأدية عمله بأحسن وجه (الصفار ، 2001 ، 6).
6. يعد تقييم كفاءة الأداء الأساس في تحديد برامج التدريب والأجور والمكافآت.
7. تنشيط الأجهزة الرقابية في أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها التقييم الأدائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام الوحدات الإنتاجية المتاحة بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب. (الكرخي ، 2001 ، 39)
8. إن دور عملية تقييم كفاءة الأداء يكمن في تشخيص مواقع وأسباب الخلل والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وإيجاد الطرائق المثلى للإنتاج وتطويرها (المولى و المعماري، 2008 ، 10).

ثالثاً : الوظائف الرئيسية لعملية تقييم كفاءة الأداء

يمكن حصر أهم وظائف تقييم الأداء بما يأتي: (عبد الكريم و رجب، 2003 ، 179-198) و (الجبوري، 2002 ، 8)

1. التعرف على مدى تحقق الأهداف المرسومة للوحدة الاقتصادية من خلال متابعة تنفيذ الأهداف الموضوعه لها من الناحيتين الكمية والنوعية وفي غضون المدة الزمنية المحددة لها .
2. تحديد الانحرافات عن الأهداف الموضوعه مع بيان أسباب تلك الانحرافات بهدف التعرف على كفاءة استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة .
3. تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات.
4. البحث والتحري لإيجاد الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات والاختناقات والحيولة دون وقوعها في المستقبل.

رابعاً: أهداف تقييم الأداء الاقتصادي

تستهدف عملية تقييم الأداء الاقتصادي تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

1. الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها الإنتاجية .
2. تحديد مسؤولية كل مركز في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الضعف والخلل، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية ، وتحديد انجازاته والذي من شأنه أن يخلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى الوحدة الاقتصادية وأدائها .
3. مساعدة المستويات الإدارية على معرفة مدى الانحرافات وبيان أسبابها واتخاذ الإجراء الإصلاحي لها.
- 4- الوقوف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة. (الجبوري، 2002 ، 17)

5. تمكن من إجراء مقارنة للأداء بين عدة وحدات اقتصادية ضمن نفس القطاع أو قطاعات مختلفة، وللكشف عن التحسينات المطلوب إجراؤها.

6. تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح والموازنة بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج التقويم قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية في ظل الوحدة الاقتصادية (القريشي، 2009، 199).

خامساً : مراحل عملية التقييم الاقتصادي

تمر عملية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي بثلاثة مراحل متتالية يمكن إيجازها بما يأتي: (المعماري و المولى، 2008، 22)

المرحلة الأولى: هي مرحلة جمع البيانات الإحصائية اللازمة لدراسة الوحدة الإنتاجية بصورة تفصيلية ويجب أن تقتصر هذه البيانات على فترة زمنية، بل تأخذ بنظر الاعتبار السلاسل الزمنية للوقوف على طبيعة التطور الاقتصادي لكافة أنشطة الوحدة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التحليل الفني والمالي للوحدة الاقتصادية إذ تراجع كل الجوانب الفنية والمالية وحسب طبيعة الوحدة الاقتصادية، ولابد من التحقق من أن التنفيذ جاء وفق التصميم الموضوعية .

المرحلة الثالثة : هي مرحلة الحكم على النتائج والانحرافات التي تتحقق في مجال التطبيق سواء كانت انحرافات نوعية إذ لا تتطابق وحداتها المنتجة مع المواصفات النوعية والأنماط المحددة لها، أو انحرافات قيمية بسبب انخفاض الكمية المنتجة ولغرض التوصل إلى هذه الانحرافات لابد من إجراء المقارنات اللازمة وحصرها واستقصاء أسبابها ودراسة المعالجات المناسبة لها.

سادساً: الأسس العامة لتقييم الأداء الاقتصادي

أما الأسس العامة لدراسة كفاءة الأداء الاقتصادي فيمكن أن نستعرضها بحسب تسلسلها من حيث التطبيق وكالاتي: (عبدالكريم و كداوي، 1999، 208) و (المعماري، 2006، 277) و (الداهري، 1990، 432)

تحديد أهداف الوحدة الاقتصادية: بما أن الهدف الرئيس من أي مشروع اقتصادي هو تحقيق هدف، أو جملة أهداف لذا يجب تحديد الأهداف الرئيسة والفرعية للوحدة الاقتصادية بدقة بشكلها الكمي والقيمي وفي مختلف أوجه النشاطات كمجال الربحية والتسويق والقيمة المضافة والموازنة بين الأهداف البعيدة الأمد والقصيرة الأمد كما يجب ملاحظة إن كل من هذه الأهداف تختلف من حيث أوزانها وأهميتها في القطاعات المختلفة وفي النظم الاقتصادية المختلفة.

1. **تحديد الخطط التفصيلية:** من أجل ضمان استمرار العملية الإنتاجية بالشكل المطلوب يجب وضع الخطط التفصيلية لكل نشاطات المشروع وتحديد الموارد البشرية والمادية المتاحة وكيفية الحصول عليها وأسلوب استخدامها علمياً وبشكل يضمن تحقيق الأهداف بأقل كلفة اقتصادية واجتماعية، ويجب أن تكون تلك الخطط واقعية ومتناسقة مع طبيعة الأهداف المحددة فضلاً عن مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عند الضرورة.

2. **تحديد مراكز المسؤولية:** تتطلب عملية تقييم الأداء تحديد مراكز المسؤولية في الوحدة الاقتصادية بدقة، الإدارية منها والإنتاجية على حد سواء، وبما أن هناك العديد من الأنشطة والفعاليات الإنتاجية في الوحدة الاقتصادية لذلك يجب تحديد مسؤولية كل وحدة من الوحدات الإدارية والإنتاجية بصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة من جهة، وتشخيص الانحرافات والاختناقات وتحليلها من أجل تحديد المراكز المسؤولة عن تلك الانحرافات ووضع الحلول المناسبة للتغلب عليها أو الحد منها من جهة أخرى.

3. **تحديد معايير الأداء:** إن عملية اختيار معايير التقييم تعتمد بالدرجة الأولى على وجهة نظر الإدارة وافتراضاتها وفلسفتها ومن ثم فانه من الصعب ترشيح معيار لنشاط ما بشكل مطلق. وبناءً على ذلك فإن عملية تحديد معايير تقييم الأداء تعد من الأمور المهمة في عملية تقييم الأداء من خلال تحديد ماهية المعايير ومعدلاتها، واختيار المعايير المناسبة للدراسة .

سابعاً : الأبعاد الرئيسية لعملية تقييم كفاءة الأداء

إن عملية تقييم الأداء تستهدف أساساً التأكد من استخدام الموارد المتوفرة أو المتاحة لأي وحدة اقتصادية بصورة اقتصادية وفعالية وكفوة، وتشمل عملية التقييم ثلاثة أبعاد رئيسية: (الجبوري، 2002، 15) و(عبدالكريم، 2004، 137)

1. **قياس مدى الفاعلية:** عن طريق المقارنة بين النتائج والأهداف المحددة مسبقاً أي بيان مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها عن طريق مقارنة المخطط بالفعل ويتم ذلك من خلال ملاحظة مدى تحقيق خطة الإنتاج والمبيعات والتكاليف وصافي الأرباح والقيمة المضافة وغيرها من المؤشرات .

2. **قياس مدى الكفاءة:** وذلك من خلال إحكام العلاقة بين المدخلات والمخرجات بطريقة كفوة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات أي تحقيق أفضل مخرجات ممكنة بأقل مخرجات ممكنة (Lerman & Sedik, 2008,10) .

3. مدى إمكانية التطور: بمعنى قدرة عملية التقييم ان تكون اداة فاعلة في تحفيز وتطوير الوحدة الاقتصادية وكذلك مدى قدرتها على ضمان وضع تنافسي مقارنة بالمشاريع المماثلة والمتنافسة معها .

ثامنا : العوامل المؤثرة في كفاءة الاداء الاقتصادي

تتأثر كفاءة الاداء الاقتصادي للوحدات الاقتصادية وبشكل متفاوت بالعديد من العوامل التي من شأنها التأثير في اداء تلك الوحدات اهمها توافر المواد الأولية ومستلزمات الانتاج الاخرى واسعارها ومستويات التدريب والمهارة التي يتمتع بها عنصر العمل والادارة الكفوة وانظمة الحوافز الملانمة والتقدم التكنولوجي واساليب الانتاج والرضى الوظيفي ومن العوامل المهمة في هذا المجال البيئة الاقتصادية والسياسة الاقتصادية للدولة متمثلة بسياسات الاستقرار الاقتصادي والسياسة الضريبية والدعم وحماية وتشجيع الصناعات الناشئة (Dessler, 2002, 249)، (Byars and Rue, 2004, 190).

المبحث الثاني: معايير تقييم الاداء الاقتصادي

هناك عدد كبير من المعايير التي تستخدم لتقييم كفاءة الاداء الاقتصادي اهمها معايير الطاقات الانتاجية والقيمة المضافة والانتاجية ومعيان العائد على راس المال المستثمر والمعايير المالية ، فضلا عن مجموعة واسعة من المؤشرات التي تقيس كفاءة الاداء في الوحدات الاقتصادية ، ويقاس كل من هذه المعايير والمؤشرات جانب معين من جوانب الاداء الاقتصادي ، واستنادا لذلك سوف يتم التركيز في هذا البحث على معيار القيمة المضافة تحديدا ونظرا لأهميته من ناحية ، وكونه من افضل واهم المعايير التي تستخدم في قياس كفاءة الاداء الاقتصادي في الوحدات الاقتصادية الانتاجية من ناحية اخرى ، وعليه سوف يتم استعراض هذا المعيار بالتفصيل كما في الفقرات التالية :-

اولا : معيار القيمة المضافة

يعد معيار القيمة المضافة من المعايير الشاملة والمهمة كونه يعكس أهمية الوحدة الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الوطني، كما يعد من أفضل المعايير الاجتماعية لتقييم المشروعات الصناعية ، ففي الوقت الذي يعد معيار الربح الأهم على مستوى المشروع الخاص فان معيار القيمة المضافة يعد الأهم على المستوى الوطني وعلى الأخص عنصرى الرواتب والأجور من بين عناصر القيمة المضافة كونها يعكسان مدى تشغيل العمالة والذي تهتم به الدولة، فضلا عن ما يوفره المشروع من قيم مضافة غير مباشرة للمشروعات الاقتصادية الأخرى (عثمان، 2010، 27).

وتعرف القيمة المضافة بأنها الثروة التي استطاعت الوحدة الاقتصادية خلقها أو إضافتها بمجهوداتها الذاتية ومجهودات العاملين فيها .

كما عرفت القيمة المضافة بأنها تمثل الفرق بين قيمة المبيعات الكلية وقيم شراء المدخلات من الوحدات الاقتصادية الأخرى حيث تمثل هنا حصة عوامل الإنتاج من الدخول الباقية والموزعة كأجور وأرباح وريع وفوائد (Arthur & Sheffrhn, 1998, 110).

وبناء على ما تقدم يمكن القول بان القيمة المضافة بين قيمة الإنتاج و قيمة مستلزمات الإنتاج، وهي تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق إضافة جديدة إلى الناتج القومي، والقيمة المضافة تعكس مقدار ما أضافته العملية الإنتاجية إلى المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستخدمة في العملية الإنتاجية مما يزيد من قيمتها وقدرتها على الإشباع نتيجة لاستخدام جهود العمال بمساعدة وسائل العمل وتنظيم الإنتاج داخل المشروع ومن المعروف أن القيمة المضافة تعبير عن مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وتعد احد مقاييس الناتج القومي وتتمثل عناصرها في الآتي (الفهداوي، 2013، 28):-

1. الأجور والرواتب المدفوعة للعاملين في الوحدة الاقتصادية .
2. الريع المتحقق لقاء استخدام العقارات .
3. الفوائد المتحققة لقاء مساهمات رأس الإنتاجية ولهذا.
4. الربح المتحقق لقاء عنصر التنظيم (الإدارة).

إن مؤشر القيمة المضافة يعكس الزيادة الصافية في الناتج التي تضيفها الوحدة الإنتاجية ولهذا فان أهمية المؤشر تعكس مدى مساهمة الوحدة الإنتاجية في تكوين الناتج القومي، فإذا كان مؤشر الربحية يقيس عائد المخاطرة وبهم رجال الأعمال لاستخدامه في المقارنات بين الوحدات المختلفة، فان مؤشر القيمة المضافة يقيم الاقتصاد القومي ككل لأنه يعكس المردود الاقتصادي للنشاط المعين بالنسبة للعاملين في الوحدة الإنتاجية وأصحاب العمل فيها إضافة إلى الاقتصاد الوطني عموماً. لذلك فان استخدام معيار القيمة المضافة سوف يمكن من معرفة أي الوحدات الاقتصادية أكثر إسهاماً في تكوين الدخل القومي ومن خلالها يمكن الحكم على كفاءة الوحدات الإنتاجية. (الكبيسي، 2013، 31)

وفيما يلي أهم مؤشرات القيمة المضافة (المولى، 2008، 37-38):

1. مؤشرات تقييم إنتاجية عنصر العمل: هناك مؤشرات متعددة تستخدم في تقييم إنتاجية العمل بعضها معد على أساس كمية الإنتاج أو قيمة الإنتاج لكل ساعة عمل أو لكل عامل، إلا أن هذه المؤشرات لم تسلم من النقد لعدم مرونتها وتأثيرها بعوامل ليست لها علاقة بإنتاجية العمل مثل قيمة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وتقلب أسعارها، ومن هذه المؤشرات:-
1. القيمة المضافة/عدد العاملين: ومن خلال هذا المؤشر يمكن معرفة القيمة المضافة لكل عامل، ويعد مؤشراً لتقييم إنتاجية العمل، حيث أن زيادة القيمة المضافة من مدة معينة إلى أخرى تؤدي إلى تحسن إنتاجية العمل.
2. القيمة المضافة / الأجور: وبموجب هذا المؤشر فإن زيادة القيمة المضافة لكل دينار من الأجور تدل على زيادة الإنتاجية لعنصر العمل، ويمكن أن يكون هذا المؤشر أساساً لإعداد نظام الحوافز للمادية للعاملين وحسب زيادة إنتاجيتهم (الصفار، 2001، 31).
3. مؤشر الفائض الاجتماعي: إن الفائض الاجتماعي (Social Surplus)، يمثل العائد الذي يحصل عليه المجتمع ويمكن حسابه عن طريق طرح الرواتب والأجور من القيمة المضافة الصافية (NVA) أي أن: الفائض الاجتماعي = القيمة المضافة الصافية- الرواتب والأجور
4. مؤشرات تقييم إنتاجية رأس المال المستثمر: توجد مؤشرات متعددة لتقييم إنتاجية رأس المال المستثمر، يتم إعدادها باستخدام قيمة المبيعات أو قيمة الإنتاج أو مقدار الأرباح وفضلاً عن ذلك يمكن استخدام القيمة المضافة في إعداد مؤشرات لتقييم إنتاجية رأس المال المستثمر وكما يأتي:
1. القيمة المضافة / رأس المال المستثمر: وبموجب هذا المؤشر إذا زادت هذه النسبة كان ذلك دليلاً على كفاءة استخدام رأس المال المستثمر ونقصها يدل على نقص إنتاجية رأس المال المستثمر .
2. القيمة المضافة / الموجودات المستخدمة: وحسب هذا المؤشر فإن زيادة هذه النسبة تدل على زيادة كفاءة استخدام هذه الأصول ونقصها يدل على نقص إنتاجية الأصول المستخدمة.

ثانياً: تقييم الاداء الانتاجي للصناعات الصغيرة في العراق باستخدام معيار القيمة المضافة

بعد استكمال عرض الاسس والاطر النظرية المتعلقة بموضوع البحث، سيتطرق هذا الجانب ويركز على تطبيق مؤشرات معيار القيمة المضافة من اجل تقييم وتحليل الواقع الانتاجي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017 ، وتطلب الامر تجميع البيانات اللازمة لذلك والتي تم تجميعها من مصادرها الموثوقة في هذا المجال متمثلة بالمجموعة الاحصائية السنوية للعراق التي تصدرها وزارة التخطيط. ويعرض الجدول (1) المؤشرات الخاصة بالصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017.

جدول (1)

مؤشرات الصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017

السنوات	قيمة الإنتاج (الف دينار)	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الإنتاج مستلزمات (الف دينار)	قيمة الاجور (الف دينار)	قيمة الاندثار (الف دينار)
2005	658655	10088	36379	382254	55810	60865
2006	1103757	11620	46491	617096	76709	63221
2007	812441	13406	53679	467190	96329	58191
2008	840131	11022	41711	447122	91211	55866
2009	815954	10289	27780	389231	65109	60118
2010	1556336	11131	36898	569747	105979	46682
2011	3896267	47281	145385	1964922	406615	57101
2012	4567101	43669	116210	2066295	485558	67010
2013	3289710	27694	91959	1901120	339409	72899
2014	1924980	21809	84272	932470	259762	77244
2015	1823968	22480	67157	978754	261492	74551
2016	2079915	25966	81920	1026519	333111	77159
2017	2016330	27856	93644	1008495	304412	78668

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعة الاحصائية السنوية للجهاز المركزي للإحصاء، الاعداد 2006-2017.

وباستخدام هذه البيانات في حساب مؤشرات القيمة المضافة كما يلي:

أ- القيمة المضافة الاجمالية ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي

وتحسب من خلال طرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الكلي ، ولدى تطبيق ذلك على الصناعات الصغيرة في العراق كانت النتيجة كما يبينها الجدول (2):

جدول (2)

القيمة المضافة الاجمالية المتحققة للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017 ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	قيمة الانتاج (مليون دينار) (1)	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار) (2)	القيمة المضافة الاجمالية (مليون دينار) 2-1=(3)	GDP بملايين الدنانير	نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي %
2005	659	382	277	125026	0.22
2006	1104	617	487	137726	0.35
2007	812	467	345	139623	0.25
2008	840	447	393	151112	0.26
2009	816	389	427	156218	0.27
2010	1556	570	986	166220	0.59
2011	3896	1965	1931	178764	1.08
2012	4567	2066	2501	203677	1.23
2013	3290	1901	1389	219157	0.63
2014	1925	932	993	220691	0.45
2015	1824	979	845	231284	0.37
2016	2080	1027	1053	256725	0.41
2017	2016	1008	1008	254722	0.40

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (1) وبيانات الناتج المحلي الاجمالي من موقع بيانات البنك الدولي

ويلاحظ من الجدول بأن القيمة المضافة الإجمالية التي حققتها الصناعات الصغيرة في العراق ونسبة مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي متذبذبة في القيم وسبب ذلك الاوضاع الصعبة التي عانى منها العراق اثر وجود الارهاب والحرب عليه، وسجلت اعلى نمو لها ومساهمة في الناتج المحلي الاجمالي عام 2013 فان نمو القيمة المضافة الاجمالية واضح المعالم ويشير لوجود كفاءة انتاجية في الصناعات الصغيرة وفقا لمعيار المقارنة الزمنية للسنوات التي تضمنتها مدة البحث .

ب- القيمة المضافة الصافية

ويتم الحصول عليها من خلال طرح قيمة الاندثار السنوي التي تتعرض له الصناعات الصغيرة من القيمة المضافة الاجمالية التي حققتها تلك الصناعات باعتبار الاندثار هو احد عناصر التكلفة ، ويعرض الجدول (3) نتائج حساب ذلك كما في ادناه:

جدول (3)

القيمة المضافة الصافية المتحققة في الصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017

السنوات	القيمة المضافة الاجمالية (الف دينار) (1)	قيمة الاندثار (الف دينار) (2)	القيمة المضافة الصافية (الف دينار) 2-1=(3)
2005	276401	60865	215536
2006	486661	63221	423440
2007	345251	58191	287060
2008	393009	55866	337143
2009	426723	60118	366605
2010	986589	46682	939907
2011	1931345	57101	1874244
2012	2500806	67010	2433796
2013	1388590	72899	1315691
2014	992510	77244	915266
2015	845214	74551	770663
2016	1054300	77159	977141
2017	1007835	78668	929167

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين (1و2)

ومن الجدول (3) نلاحظ ان النمو في القيمة المضافة الصافية لا يختلف عن مسار نظيرتها الاجمالية فهي معتمدة بالاساس على الاخيرة، كذلك لم تحدث تقلبات كبيرة في قيم الاندثار السنوي (والذي تم احتسابه بنسبة 3% من راس المال المستثمر او راس المال الثابت للصناعات الصغيرة في العراق ولل سنوات من 2005-2017)، ما

تقييم الأداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017

جعل مسارها يتطابق مع مسار القيمة المضافة الاجمالية ويتبعها بالزيادة او العكس في نفس السنوات، وكمثال عن ذلك حققت القيمة المضافة الصافية اعلى قيمة لها عام 2012 واقل قيمة عام 2005.

ج- مؤشر الفائض الاجتماعي

ويمثل العائد الاجتماعي (القومي) الذي يحصل عليه المجتمع من الصناعات انتاج الصناعات الصغيرة ويمكن حسابه من خلال طرح قيمة الرواتب والاجور في تلك الصناعات من القيمة المضافة الصافية ، وكما هو مبين في الجدول (4) .

جدول (4)

الفائض الاجتماعي للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017

السنوات	القيمة المضافة الصافية (الف دينار) (1)	قيمة الاجور والرواتب (الف دينار) (2)	الفائض الاجتماعي (الف دينار) الكلي (2)
2005	215536	55810	159726
2006	423440	76709	346731
2007	287060	96329	190731
2008	337143	91211	245932
2009	366605	65109	301496
2010	939907	105979	833928
2011	1874244	406615	1467629
2012	2433796	485558	1948238
2013	1315691	339409	976282
2014	915266	259762	655504
2015	770663	261492	509171
2016	977141	333111	644030
2017	929167	304412	624755

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

ومن خلال قراءة نتائج الجدول (4) يتبين ان الصناعات الصغيرة في العراق ذات مردود اقتصادي ايجابي في الاقتصاد القومي ، اذ حققت فائضا اجتماعيا موجبا طوال سنوات مدة البحث، بالرغم من نمو قيم الاجور والرواتب المستمر، ونلاحظ من الجدول ان اعلى قيمة للفائض الاجتماعي سجلها العام 2012 فيما سجل العام 2007 اقل قيمة ، ويدل ذلك على كفاءة الاداء في تلك الصناعات.

د- مؤشر انتاجية العمل

ويتم حسابه من خلال خارج قسمة قيم القيمة المضافة الاجمالية على مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة في العراق ، لينتج عن ذلك القيمة المضافة لكل عامل او بمعنى آخر انتاجيته، حيث ان الانتاجية تمثل العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، وهنا تمثل انتاجية جزئية كونها تتعامل مع واحد فقط من عوامل الانتاج وهو العمل ، وغني عن التعريف ما لأهمية الانتاجية بشكل عام وانتاجية العمل بشكل خاص، اذ ان الفكر والادب الاقتصادي زاخر بالأفكار التي تؤكد على اهمية ودور انتاجية العمل.

جدول (5)

انتاجية العمل في الصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017

السنوات	القيمة المضافة الاجمالية (الف دينار) (1)	عدد العاملين الكلي (2)	إنتاجية العامل (الف دينار سنويا) (3)= 2/1
2005	276401	36379	7,5
2006	486661	46491	10,4
2007	345251	53679	6,4
2008	393009	41711	9,4
2009	426723	27780	15,3
2010	986589	36898	26,7
2011	1931345	145385	13,2
2012	2500806	116210	21,5
2013	1388590	91959	15,1
2014	992510	84272	11,7
2015	845214	67157	12,5
2016	1054300	81920	12,8
2017	1007835	93644	10,7

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1)

يوضح الجدول (5) أن قيم انتاجية العمل تتأثر بعاملين: الأول التغير الحاصل في قيم القيمة المضافة الاجمالية، والثاني التغير الحاصل في اعداد العاملين، ونلاحظ ان اعداد العاملين قد تفاوتت من سنة لأخرى، وسبب ذلك يعود الى قصر العمر الانتاجي لتلك المشاريع، فبعد ان كانت تتزايد في بداية المدة، تراجعت خلال عامي 2008 و 2009 لكن زيادة القيمة المضافة الاجمالية حال دون تراجع انتاجية العمل في السنوات المذكورة، ونفس النتيجة تسري على العام 2014، كون قيم البسط زادت وقيم المقام انخفضت ، وحقت قيم انتاجية العمل اقصاها في عام 2010 وادناها في عام 2007، علما بان جميعها مقبولة، ولكن تذبذبها يدل على قصور الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل المتفاوت في القيم من سنة لأخرى.

هـ مؤشر انتاجية الاجور

ويتم الحصول عليه من خلال قسمة القيمة المضافة الاجمالية على قيمة الاجور، ومن الجدول (6)، يتضح ان قيمة الاجور كانت في زيادة مستمرة سوى العام 2009، وان قيم انتاجية الدينار من الاجور تكاد تكون مستقرة باستثناء عام 2010 حيث القيمة اكبر بكثير من كل الاعوام، وتعني تلك القيم ان كل وحدة نقد (دينار) ينفق على اجور العاملين يحقق انتاجية اكبر من وحدة نقدية واحدة، وهو مؤشر ايجابي، لكن عدم تطور قيم الانتاجية تلك يدل على قصور في الكفاءة الانتاجية لتلك الصناعات في هذا الجانب.

جدول (6)

انتاجية وحدة النقد من الاجور للصناعات الصغيرة في العراق للمدة 2005-2017

السنوات	القيمة المضافة الاجمالية (الف دينار) (1)	قيمة الاجور (الف دينار) (2)	انتاجية وحدة النقد (الدينار) من الاجور (3)=1/2
2005	276401	55810	4,9
2006	486661	76709	6,3
2007	345251	96329	3,5
2008	393009	91211	4,3
2009	426723	65109	6,5
2010	986589	105979	9,3
2011	1931345	406615	4,7
2012	2500806	485558	5,1
2013	1388590	339409	4,0
2014	992510	259762	3,8
2015	845214	261492	3,2
2016	1054300	333111	3,1
2017	1007835	304412	3,3

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1) .

و- اسهام الصناعات الصغيرة في الناتج الصناعي

وفقاً لهذا المؤشر فان تطور ونمو اسهام الصناعات الصغيرة في الناتج الصناعي في العراق عبر الزمن دليل على اهمية تلك الصناعات ودورها في تكوين الناتج الصناعي، ويتم الحصول على ذلك من خلال حساب نسبة ناتج الصناعات الصغيرة الى الناتج الصناعي، ولدى القيام بذلك تم الحصول على تلك النسب المدرجة في الجدول (7)، الذي يشير الى ان نسبة اسهام الصناعات الصغيرة في الناتج الصناعي في العراق سجل تفاوتاً وتذبذباً واضحاً خلال مدة البحث، ويشير ذلك الى تذبذب وتراجع النمو لتلك الصناعات وبخاصة بعد العام 2014، وعلى العموم فان تلك النسب قليلة نسبياً لما هو في دول العالم، رغم انه في بعض السنوات يمثل ثلث الناتج الصناعي كما في العام 2011.

جدول (7)

نسب إسهام الصناعات الصغيرة في الناتج الصناعي في العراق للمدة 2005-2017

السنوات	قيمة ناتج الصناعات الصغيرة (الف دينار)	قيمة الناتج الصناعي (الف دينار)	نسب الاسهام %
2005	658655	2047780,4	32,1
2006	1103757	29665920,1	37,2
2007	812441	3603397,0	22,5
2008	840131	4858831,9	17,2
2009	815954	5496388,9	14,8
2010	1556336	6084560,0	25,6
2011	3896267	11596783,5	33,6
2012	84567102	13169587,8	34,7
2013	3289710	13181441,8	24,9
2014	1924980	5211082,6	36,9
2015	1823968	7330588,4	24,8
2016	2079915	10877933,2	19,1
2017	2016330	10120172,7	20,0

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2005-2017

الاستنتاجات:

- تحقق فرضية البحث بتراجع الاداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة في العراق لمدة البحث 2005-2017، في جوانب متعددة وكما موضح:
- حققت الصناعات الصغيرة في العراق إنشاء مدة البحث قيمة مضافة إجمالية وصافية ايجابية ولكن دون المستوى المطلوب.
- كذلك سجل مؤشر الفائض الاجتماعي قيمة موجبة ومتزايدة خلال مدة البحث، الأمر الذي يؤثر على المردود و الربحية الاقتصادية و الاجتماعية لتلك الصناعات داخل الاقتصاد العراقي.
- تفاوتت إنتاجية عنصر العمل وتذبذبت من سنة إلى أخرى خلال مدة البحث ما يعني ويؤشر عدم كفاءة الإنتاجية لعنصر العمل في تلك الصناعات .
- كذلك سجلت إنتاجية الأجر المدفوعة للعاملين في تلك الصناعات قيمة متقاربة ولكنها غير متزايدة مع الزمن، ويعني ذلك أن إنتاجية الدينار العراقي من الأجر المدفوعة للعاملين في تلك الصناعات موجبة إلا أنها لا تنمو مع الزمن، وهذا الأمر يشخص انحرافا في الأداء، يستدعي الوقوف على معرفة وطبيعة أسبابه وتشخيصها لوضع الإجراءات اللازمة لتلافيها.
- سجل اسهام الصناعات الصغيرة في العراق في ناتج الصناعات الاجمالي تفاوتنا وتذبذبا واضحا خلال مدة البحث ما يدل بوضوح على تفاوت وتراجع النمو الصناعي على العموم في تلك الصناعات ، اذ لو كان ادائها الانتاجي ثابتا لتصاعدت تلك النسب من سنة لأخرى ، وهو الامر الذي يؤثر حالة سلبية تستدعي المعالجة.

المقترحات:

- ضرورة وضع استراتيجية تنمية صناعية واضحة المعالم والإبعاد للاقتصاد العراقي من اجل وضع القطاع الصناعي عموما والصناعات الصغيرة تحديدا في المسار الصحيح لنموها وتنميتها.
- ضرورة زيادة الدعم والتشجيع الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة باستخدام الدولة لسياساتها المتعددة (مالية ، نقدية، وسياسة الأجر) خدمة لصالح ذلك القطاع وتنميته.
- التركيز والاهتمام ما أمكن على القدرات التنافسية وتنميتها في عموم الصناعات العراقية والصغيرة منها على وجه الخصوص خاصة مع انعدام سياسة تجارية تدعم وتحمي تلك الصناعات في الاقتصاد العراقي.
- التأكيد على ضرورة الاهتمام بعملية تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي للصناعات الصغيرة وبشكل دوري ومستمر لضمان تنفيذ الاهداف والكشف عن الانحرافات وتحديد اسبابها ومعالجتها في حينها وعدم تراكمها .
- ضمان ضرورة زيادة انتاجية العمل من خلال تدريب وتأهيل العمال وتقديم الحوافز المادية والمعنوية للكفؤين منهم.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

- أرديني، طه احمد حسن، (2001)، "تقييم الأداء باستخدام البيانات المحاسبية للرقابة على نشاط التمويل الذاتي في مستشفى صدام العام في الموصل" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- البرزنجي، بهار خالد مصطفى، (2008)، "اعتماد بطاقة العلامات المتوازنة في تقييم أداء المنظمة بالتطبيق على معمل سمونت سرجنار في محافظة السليمانية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

3. الجبوري، زياد خلف خليل، (2002)، "تقويم كفاءة للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية SDI للمدة 1980-1999"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
4. الداهري، عبد الوهاب مطر (1990)، "تقييم المشاريع ودراسات الجدوى"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
5. الصفار، نزار قاسم احمد، (2001)، "تقييم كفاءة الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة -دراسة تحليلية- (1993-2000)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل .
6. القريشي، مدحت كاظم، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
7. القريشي، مدحت كاظم، (2000)، "الاقتصاد الصناعي"، عمان، دار وائل للنشر.
8. الكرخي، مجيد عبد جعفر، (2001)، "مدخل إلى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد .
9. المعماري، عبدالغفور حسن كنعان (2006)، اقتصاديات الانتاج الصناعي، دار الحدياء للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، كلية الحدياء الجامعة، الموصل، العراق.
10. المولى، حافظ جاسم عرب، (2008)، "تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى، للمدة (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
11. عبدالكريم، عبدالعزيز مصطفى و كداوي، طلال، (1999)، "تقييم المشاريع الاقتصادية دراسة تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء"، دار الكتب للطباعة.
12. عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، (2004)، "دراسة الجدوى وتقييم المشروعات"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
13. عبدالكريم، عبد العزيز مصطفى ورجب، احمد، (2003)، "تقييم كفاءة الأداء الصناعي لمصنع المكلا لتعليب الأسماك/دراسة تحليلية للمدة (1997-2001)"، مجلة تنمية الريف، المجلد 25، العدد 72، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
14. عثمان، ارشد طه، (2010)، "تقييم كفاءة الاداء لصناعات تحويلية مختارة في اقليم كردستان العراق،-دراسة تحليلية- رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
15. الكبيسي، محمود عبدالواحد مطر، (2013)، "تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت كبيسة للمدة (2011-2013)، رسالة دبلوم عالي تخصصي في تقييم المشاريع، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
16. الفهداوي، سعدون نواف محمد (2013)، "تقييم كفاءة اداء، دار ابن الاثير للطباعة والنشر والترجمة، رسالة دبلوم عالي تخصصي في تقييم المشاريع، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1. Arthur, O, Sullivan & Sheffrin M Steven(1998), "Macro Economics Principles And Tools ", Prentice-Hill Inc., New jersey, U.S.A
2. Byars, Lloyd L., & Rue Leslie, (2004), "Human Resource Management", 7th Ed Mc Graw-Hill Co., Inc.
3. Dessler, Gary, (2002), Human Resource Management, 7th.ed., Prentice-Hall, New York, USA.
4. Jacobson, David and O, Andresso-O, Callaghan, Bernadette, (1996), "Industrial Economics and Organization", McGraw-Hill, Publishing Company, England.
5. Lerman, Zvi & Sedik, David. J. (2008), "Productivity and Efficiency of corporation and Individual farms in UKRAINE." <http://departments.agri.huji.ac.il/economics/indexe.htm>.
6. World Bank data, World Development Indicators, <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

Evaluating The Economic Performance of Small Industries In Iraq For The Period 2005-2017

ABSTRACT:

The research aims to analyze and evaluate the efficiency of the economic performance of small industries in Iraq for the period 2005-2017, based on the hypothesis that the economic performance of those industries in Iraq declined during the period of the research, even though it possesses the capabilities and qualifications that enable it to achieve better performance if it has the natural conditions and Necessary support.

The research adopts the quantitative analytical approach by analyzing the data of these industries and analyzing their economic performance using the indicators of the value added standard as it is one of the most important criteria for evaluating the performance efficiency used in this field, all value added indicators have been used in order to measure and determine the efficiency of the economic performance of small industries in Iraq and indicate the extent of Deviations and their diagnosis, The research concluded to present a set of results and conclusions based on the results of indicators analysis, the most important of which is the decline and fluctuation in the performance of small industries in Iraq during the period of the research, despite the positive results of some indicators, recommending the necessity of setting a clearly defined industrial development strategy Iraqi economy in order to get the industrial sector In general and small industries in particular on the right track for their growth and development.

key words: **Economic Performance, Small Industries.**

.....
.....
.....